بيلوسي رئيسة لمجلس النواب الأمريكي لولاية جديدة

ترامب يصر على تزوير الانتخابات الرئاسية

واشنطن – «وكالات» : يواصل رئيس الولايات المتحدة، دونالد ترامب، إصراره على فوزه في انتخابات 3 نوفمبر، وعلى «تزوير» بشكل عام أدى إلى فوز منافسه الديمقراطي، جو بايدن.

وقال ترامب على حسابه على تويتر الأربعاء بأحرف كبيرة: «لقد فزت في الانتخابات. تزوير للأصوات في جميع أنحاء البلاد!»، إلى جانب سلسلة من التعليقات شكك فيها في نزاهة الفرز والقرارات حول الطعون المقدمة من فريقه.

وأكد ترامب مرة أخرى أن المراقبين الجمهوريين في ولاية بنسلفانيا «لم يُسمح لهم حتى بدخول المبنى للنظر»، وهو أمر نفته السلطات الانتخابية في الولاية التي فاز فيها بايدن، وفقاً لآخر الإحصائيات، بـ 306 أصوات في المجمع الانتخابي، متجاوزا عتبة الـ 270 التي تمنح الفوز في الانتخابات، بينما حصل ترامب على 232 صوتا في المجمع الانتخابي.

من ناحية أخرى أعاد النواب الديموقراطيون في الكونغرس الأمريكي الأربعاء انتخاب نانسي بيلوسي البالغة 80 عاما رئيسة لمجلس النواب لولاية جديدة ولتكون أقوى شخصية في الكونغرس خلال ولاية الرئيس المنتخب جو بايدن.

نانسي بيلوسي

ونشر المجمع الانتخابي الديموقراطي تغريدة على تويتر قال فيها «تهانينا لرئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي التي سمّاها الديموقراطيون مجدداً لتكون قائدتنا الشجاعة ورئيسة لمجلس النواب الـ117».

وتقود بيلوسي، الخصم الرئيسي للرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب، المجمع الانتخابي الديموقراطي منذ عام 2003. وفي حين علت أصوات لتجديد القيادة الديموقراطية، إلا أنه من المرجح أن يحتفظ الديموقراطيان ستاني هوبر رئيس الغالبية وجيمس كلايبورن منسق الغالبية بمنصبيهما، وهما المنصبان الثاني والثالث في مجلس النواب من حيث التراتبية.

وسيتم التصويت بشكل رسمي في قاعة مجلس النواب في يناير بعد الجلسة الافتتاحية للكونغرس الجديد، وقبل وقت قصير من تولي بايدن منصبه الرئيس الـ46 للولايات المتحدة.

من جهة أخرى قال مكتب سكرتير ولاية ميشيغان في تغريدة الأربعاء، إن جميع مقاطعات الولاية صدقت على إحصائها للأصوات في انتخابات الرئاسة الأمريكية التي أجريت في الثالث من نوفمبر.

وأضاف المكتب أن المسؤولين بالولاية سيجتمعون يوم 23 نوفمبر للتصديق على النتائج.

ضغوط دولية على إيران بشأن موقع «تورقوز آباد»

لافتة تشير إلى موقع تورقوز آباد الإيراني المشتبه بأنه مركز نووي

«وكالات» : ضغطت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة والولايات المتحدة على إيران اليوم الأربعاء، لتقديم تفسير نهائي حول مصدر جزيئات اليورانيوم التي عثر عليها قبل نحو عامين في موقع قديم لكنه غير معلن وصفته إسرائيل بأنه «مستودع نووي سري».

كان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو قد لفت الانتباه إلى موقع «تورقوز آباد» في طهران في خطاب ألقاه بالأمم المتحدة في سبتمبر 2018، وطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارته. ووصفته إيران بأنه منشأة لتنظيف السجاد.

وتوجه مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى هناك في فبراير 2019 وأخذوا عينات بيئية ظهرت فيها آثار يورانيوم معالج.

ومنذ ذلك الحين، تسعى الوكالة التابعة للأمم المتحدة ومقرها فيينا للحصول على إجابات فيما يتعلق بمصدر هذه الجزيئات. وتقول إن جزءاً فقط من تفسيرات إيران يبدو مقبولا.

فرنسا تنتهي من صياغة قانون لمكافحة «التطرف الإسلامي»

ماكرون يمهل الاتحادات الإسلامية أسبوعين لتوقيع «ميثاق جمهوري» ضد الإرهاب

باريس – «وكالات»: أعلن قصر الإليزيه أنّ الرئيس إيمانويل ماكرون استقبل مساء الأربعاء مسؤولي الديانة الإسلامية في فرنسا الذين عرضوا أمامه، بناءً على طلبه، الخطوط العريضة لتشكيل مجلسٍ وطني للأئمة، يكون مسؤولاً عن اعتماد لرجال الدين المسلمين في فرنسا، وسحبها منهم عند الاقتضاء.

وقالت الرئاسة الفرنسي إن ماكرون طلب أيضاً من محاوريه أن يضعوا في غضون 15 يوماً «ميثاقاً للقيم الجمهورية» على المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية والاتحادات التسعة التي يتألف منها الالتزام به.

وشددت الرئاسة على أن ماكرون أمهل مسؤولي المجلس أسبوعين ليحضروا له هذا الميثاق، مؤكدةً بذلك معلومات نشرتها صحيفتا «لو فيغارو» و«لو باريزيان».

وطلب الرئيس من محاوريه أن يتضمن الميثاق تأكيد الاعتراف بقيم الجمهورية، وأن يحدد أن الإسلام في فرنسا هو دين، وليس حركة سياسية، وأن ينص على إنهاء التدخل أو الانتماء لدول أجنبية.

وشارك في الاجتماع رئيس المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية محمد موسوي، وعميد مسجد باريس شمس الدين حافظ، وممثلين عن الاتحادات التسعة التي يتشكل منها المجلس.

ومنذ خطابه في مطلع أكتوبر الماضي ضد الانفصالية والإسلام المتطرف وبعد الهجوميين الذين راح ضحيتهما المدرس صامويل باتي ذبحاً قرب باريس و3 مصلين داخل كاتدرائية في نيس، زاد ماكرون ضغوطه على قادة الديانة الإسلامية في فرنسا لتنقيتها من النفوذ الأجنبي والتطرف والنزعات السياسية.

ويأمل ماكرون بتشكيل المجلس الوطني للأئمة أن ينهي في غضون 4 أعوام وجود 300 إمام أجنبي في فرنسا من تركيا، والمغرب، والجزائر.

وفي الاجتماع قال ماكرون لممثلي الاتحادات التسعة المنضوية في المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية إنه يعلم أن عدداً منها له مواقف غامضة من هذه المواضيع، مشدداً على مسامعهم على ضرورة «الخروج من هذا الالتباس».

ومن بين هذه الاتّحادات التسعة التي تمثل قسماً كبيراً من مسلمي فرنسا، ثلاثة لا تعتمد «رؤية جمهورية»، وفقاً للإليزيه.

وقال ماكرون لمحاوريه: «إذا لم يوقّع البعض هذا الميثاق، فسنستخلص النتائج»، مشيراً إلى أنه «أخذ علماً بمقترحاتهم».

ولن يكون مجلس الأئمة مخولاً بإصدار التصاريح للأئمة ومنحهم بطاقة رسمية فحسب، بل سيكون قادراً أيضاً على سحبها إذا ما خرقوا «ميثاق قيم الجمهورية» وشرعة أخلاقية سيتفق عليها.

واعتماداً على دور كلّ منهم، إمام صلاة، وخطيب مسجد، وداعية، سيتعين على كل إمام الإلمام بمستوى مختلف من الفرنسية، وملكية شهادات دراسية يمكن أن تصل إلى المستوى الجامعي.

ومن شأن انضمام المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية إلى هذه المبادرة أن يشكل انتصاراً لماكرون الذي تعرض لهجوم عنيف بسبب تصريحاته عن الإسلام المتطرف.

من جهة أخرى وضعت الحكومة الفرنسية اللمسات الأخيرة على مشروع قانون ضد «التطرف الإسلامي» أعلن عنه الرئيس إيمانويل ماكرون عقب اغتيال الأستاذ صامويل باتي، ويشمل المشروع تشديد الرقابة على تمويل الجمعيات ومعاقبة المحرضين على الكراهية عبر الإنترنت.

ولا يوجد في النص العبارات التي استعملها ماكرون خلال خطابه في 2 أكتوبر حين دعا إلى «محاربة الانعزالية الإسلامية»، ويحمل بدل ذلك اسم «مشروع قانون تعزيز القيم الجمهورية».

ويجرم مشروع القانون الذي اطلعت عليه وكالة «فرانس برس»، كل من يشارك معلومات حول شخص تتسبب في كشف هويته أو مكانه لأشخاص يريدون إيذاءه.

وأطلقت حكومة الرئيس إيمانويل ماكرون حملة ضد «التطرف الإسلامي» إثر الاغتيال المروع لباتي الذي كان هدفا لحملة تشهير على الإنترنت عقب عرضه على تلامذته رسوما كاريكاتورية للنبي محمد خلال حصة حول حرية التعبير.

وخلف اغتيال باتي صدمة في فرنسا التي استهدفها متطرفون إسلاميون، أغلبهم مواطنون فرنسيون، بشكل متكرر منذ 2015.

ونشر والد تلميذة اسم باتي على الانترنت، ووصفه بأنه «مجرم» في فيديو دعا فيه إلى تسريحه من وظيفته بسبب الرسوم.

وتبادل هذا الأب أيضاً رسائل مع قاتل باتي، اللاجئ الشيشاني البالغ 18 عاما الذي تنقل مسافة تزيد عن 80 كلم من منزله في النورماندي للاعتداء على الأستاذ في ضاحية كونفلان سانت أونورين بباريس وقد أعطى هناك مالا لبعض التلاميذ ليدلوه على باتي.

وقبل بضعة أسابيع من مقتل الأستاذ، وضع ماكرون خطة لمواجهة ما أطلق عليه «الانعزالية الإسلامية» في الأحياء الفرنسية الفقيرة التي تهدف إلى إنشاء «مجتمع مضاد» تسوده الشريعة.

وقدم الرئيس الفرنسي أمثلة على تنامي النزعة الطائفية، منها مثال أطفال من عائلات مسلمة شديدة المحافظة أخرجوا من المدرسة، وجمعيات رياضية وثقافية تستعمل لتلقين الشباب أفكارا متطرفة.

ويورد النص أنه «في مواجهة الإسلام المتطرف، وفي مواجهة كل (النزعات) الانعزالية، علينا الإقرار بأن ترسانتنا القانونية عاجزة جزئياً».

وينص مشروع القانون الذي وضعه وزير الداخلية جيرالد دارمانان ووزير العدل إيريك ديبون–موريتي على منح كل طفل رقم تعريف لضمان ذهابه إلى المدرسة.

وقال دارمانان لصحيفة «لوفيغارو» الأربعاء إنه «يجب أن ننقذ أطفالنا من قبضة الإسلاميين».

يهدف مشروع القانون أيضا إلى مكافحة الكراهية على الإنترنت المشابهة لتلك التي تعرض لها باتي، وضمان «المثول الفوري» للمتهمين أمام القضاء، وفق ما صرح ديبون–موريتي لإذاعة «إر تي إل» الأربعاء.

ويضع مشروع القانون عقوبات محددة على من يتعرض لموظفي الدولة أو مسؤولين منتخبين على أساس ديني (تهديد أو عنف أو تحرش).

وقال وزير العدل للإذاعة إن «هذا القانون (يقول): ارفعوا أيديكم عن أستاذي، ارفعوا أيديكم عن الجمهورية».

وجاء في المشروع أنه يجب على كل جمعية تتلقى دعما ماليا أن «تحترم مبادئ وقيم الجمهورية».

كما سيتم اعتبار التبرعات الأجنبية التي تتجاوز 10 آلاف يورو موارد يجب التصريح بها لجهاز الضرائب.

ويحرص النص على «ضمان شفافية ظروف ممارسة الديانة» عبر تغيير قانون 1905 حول الفصل بين الكنيسة والدولة في شق تمويل الجمعيات الثقافية لناحية تعزيز الشفافية.

ويوجد فصل «ضد الانقلاب» ويهدف إلى تجنب سيطرة متشددين على المساجد، ومنع أشخاص من ارتياد أماكن العبادة «في حال الإدانة بالتحريض على أفعال إرهابية أو التحريض على التمييز أو الكراهية أو العنف».

وشرح دارمانان لصحيفة «لوفيغارو» أنه «سنعرف من يمول من على أراضينا وسنعطي إمكانيات أكبر لوكالة تراكفين (الحكومية لتعقب الأموال) لصد كل التدفقات غير المرغوب فيها».

وتوجد في الشق التعليمي إشارة إلى مكافحة مدارس الجمعيات غير القانونية وإنهاء التعليم في المنزل لجميع الأطفال اعتبارا من سن الثالثة «إلا لدواعي محدودة جدا تتعلق بوضع الطفل أو عائلته».

وتوجد فصول أخرى حول منع شهادات العذرية وتعزيز الترسانة القانونية ضد تعدد الزوجات والزواج بالإكراه.

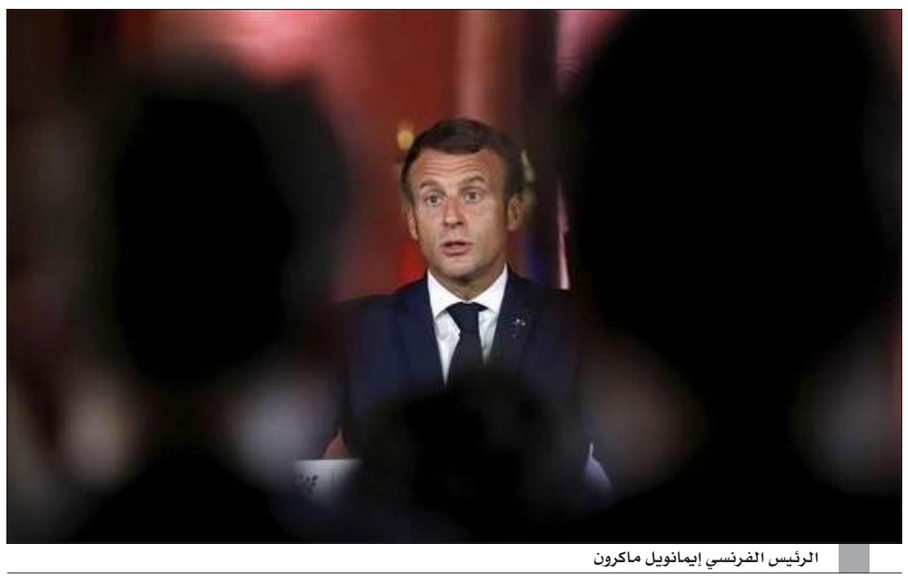
الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون

«الدفاع الروسية» : نفذنا 200 رحلة لنقل أفراد قوات حفظ السلام إلى قره باغ

جنود حفظ السلام الروس في ناغورنو قره باخ

موسكو – «وكالات» : أعلن المتحدث باسم وزارة الدفاع الروسية، إيغور كوناشينكوف، اليوم الأربعاء، أن طيران النقل التابع للوزارة نفذ نحو 200 رحلة لنقل أفراد قوات حفظ السلام الروسية إلى إقليم قره باغ.

ووفقاً لما نقلته قناة «روسيا اليوم» ، أوضح كوناشينكوف في موجز صحافي، أن 22 رحلة تم تنفيذها خلال الـ24 ساعة الماضية، ليبلغ إجمالي عدد الرحلات التي نفذها الطيران العسكري الروسي إلى المنطقة 184 رحلة منذ دخول نظام وقف إطلاق النار والأعمال القتالية في قره باخ حيز التنفيذ في 10 نوفمبر.

وتابع المتحدث باسم الوزارة أن «قيادة قوات حفظ السلام الروسية قامت بإعادة تمركز نقاط المراقبة التابعة لها وغيرت عددها، نظرا لمتطلبات الوضع الميداني».

وأوضح أن «هناك 23 نقطة مراقبة حاليا تنفذ متابعة الوضع في نطاق إجراء عملية حفظ السلام، هي 11 نقطة في منطقة المسؤولية الشمالية، و12 نقطة في المنطقة الجنوبية (وذلك بعد إقامة 25 نقطة مراقبة، هي 9 نقاط في كل من المنطقتين المذكورتين، بالإضافة إلى 7 نقاط مؤقتة تم نشرها في «ممر لاتشين» الرابط بين أرمينيا وإقليم قره باخ».

ويشهد الإقليم الذي بات مسرحاً للنزاع المسلح بين أذربيجان وأرمينيا، حتى 10 نوفمبر، انتشار قوات روسية لحفظ السلام، وقوامها 1960 عسكريا و90 ناقلة جنود مدرعة و380 قطعة من العربات والمعدات العسكرية الخاصة.

ويجري انتشار قوات حفظ السلام بموجب البيان الذي تبناه زعماء روسيا وأرمينيا وأذربيجان، في وقت متأخر من مساء 9 نوفمبر، والذي نص على وقف إطلاق النار وكافة الأعمال القتالية في قره باخ، مع بقاء قوات الطرفين في مواقعها عند الإعلان عن البيان.

وفيوقت سابق، أفادت وزارة الدفاع الروسية بأن المركز الحكومي للتجاوب مع القضايا الإنسانية سيبدأ عمله في مدينة ستيباناكيرت، عاصمة «جمهورية قره باخ»، بحلول 20 نوفمبر، مشيرة إلى أن المجموعة الطليعية من عاملي المركز قد وصلت إلى قره باخ.

أستراليا للصين: «لن نغير سياساتنا»

«وكالات» : رد رئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون، أمس الخميس، على شكاوى من السفارة الصينية في كانبرا، قائلاً إن «البلاد ستواصل العمل بما يخدم مصالحها ولن تغير سياستها».

وسرب ملف يضم قائمة من 14 شكوى إلى وسائل إعلام من سفارة الصين في كانبرا بعد أن وقعت أستراليا واليابان، الثلاثاء اتفاقية دفاع تاريخية.

ويتهم الملف موريسون بـ«تسميم العلاقات الثنائية» بوقوفه مع حملة الولايات المتحدة ضد الصين و«إطلاق حملة تستهدف علاقات الصين مع تايوان، وهونغ كونغ».

وقال موريسون لـ «سفن نيوز» اليوم الخميس، إنه اطلع على الوثيقة غير الرسمية، مشيراً إلى أن أستراليا «لن تساوم».

وقال: «سنحدد قوانين الاستثمار الأجنبي لدينا وكيف نبني شبكاتنا لاتصالات الجيل الخامس، وكيف ندير أنظمتنا للحماية من التدخل في الطريقة الأسترالية التي ندير بها بلادنا».

وتوترت العلاقات بين الصين وأستراليا بشكل متزايد هذا العام، بعد أن أيدت كانبرا دعوات الولايات المتحدة للتحقيق في أصول جائحة فيروس كورونا.

وفرضت الصين في الأشهر الماضية قيوداً تجارية على العديد من المنتجات الأسترالية.

رئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون

بعد إعلان واشنطن...بريطانيا تخفض عدد قواتها في أفغانستان

«وكالات» : قال وزير الدفاع البريطاني بن والاس، إن بريطانيا ستحذو على الأرجح حذو الولايات المتحدة في خفض مستوى قواتها في أفغانستان، لكنها ستواصل العمل مع الحكومة هناك ومع واشنطن لحماية أمن البلاد، وقال والاس لشبكة سكاي نيوز التلفزيونية أمس الخميس: «أتوقع أنه إذا خفضت الولايات المتحدة قواتها في مرحلة ما، فسنخفض نحن قواتنا».

وقالت وزارة الدفاع الأمريكية يوم الثلاثاء إن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سيخفض عدد القوات الأمريكية في أفغانستان من 4500 جندي إلى 2500 بحلول منتصف يناير.